حاكم شرق السودان يودّع قوة كبيرة متجهة لتحرير الإقليم من (الفلول)

سلطان دارفـور: نطالـب بإعادة فتـح ملف الأسلحة الكيميائية

الأشاوس
نُصرة الوطن

رئيس مجلس الإدارة والمدير العام
علي رزق الله

رئيس التحرير:
جد الحسنين حمدون

مدير التحرير:
آدم الجدي

صحيفة سياسية شاملة تصدر عن مركز الحدث للخدمات الصحفية (السبت ،الإثنين والخميس)

الخميس 10 سبتمبر 2026 | العدد (266) | (9 صفحات) | alashawsnews@yahoo.com | + 4915212929330

ضربات جوية تهز الخرطوم وأم درمان.. خسائر بشرية وحالة هلع

الخرطوم / متابعات / الاشاوس

شهدت مديني الخرطوم وأم درمان ضربات جوية وُصفت بالدقيقة، استهدفت مواقع عسكرية تضم مخازن للأسلحة والذخائر. وأسفرت الضربات، وفق معلومات أولية، عن سقوط خسائر بشرية وسط عناصر جيش الفلول ، وسط حالة من الهلع والخوف بين السكان، فيما تصاعدت أعمدة الدخان وسُمعت انفجارات قوية في عدد من المناطق المتأثرة.

طلب حكومة السلام للأمم المتحدة .. استباق لاسوأ احتمالات نقص الغذاء

3

تسريبات الأسلحة الكيميائية في السودان.. ردود الأفعال في كل الاتجاهات

5

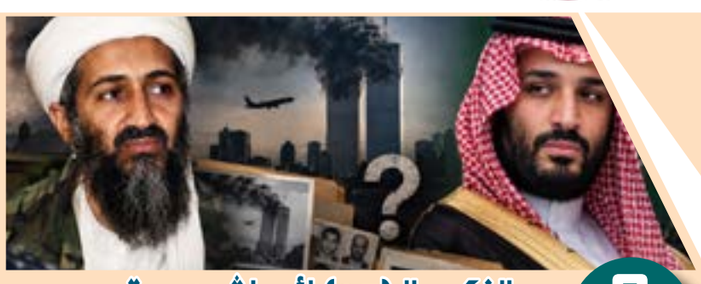

الذكرى الـ(25) لأحداث 11 سبتمبر.. مراجعات في دفاتر دعم الارهاب والطرف

6

سلطان دارفور: لا سلام دون حقيقة ونطالب بإعادة فتح ملف الأسلحة الكيميائية

نيالا : الاشاوس

جدد السلطان أحمد علي دينار، سلطان دارفور، مطالبته المجتمع الدولي بإعادة فتح ملف استخدام الأسلحة الكيميائية في دارفور، وضمها إلى التحقيقات الجارية بشأن الانتهاكات والوقائع الراهنة في السودان.

وأكد دينار أن حماية المدنيين ليست قضية خاضعة للحسابات السياسية، بل واجب أخلاقي وقانوني، مشدداً على أن كشف الحقيقة وإنصاف الضحايا يمثلان أساساً لأي مصالحة وطنية وسلام مستدام.

وأعلن سلطان دارفور عزمه اتخاذ خطوات لرفع القضية إلى الجهات الدولية المختصة، والدفع نحو تحرك دولي منظم لضمان عدم إسقاط أي ضحية من مسار العدالة.

كما جدد مطالبته بتنفيذ أوامر القبض الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بحق المطلوبين في جرائم دارفور، مؤكداً ضرورة إنهاء الإفلات من العقاب وترسيخ العدالة كشرط أساسي لتحقيق السلام.

وقال إن دماء أهل دارفور وجميع السودانيين ليست رخيصة، وإن مرور الزمن أو الصمت لا ينبغي أن يحولا دون محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات.

رئيس الوزراء يلتقي المبدعين علاء ومنذر ويؤكد دعمه للمشاريع الابداعية

نيالا: الاشاوس

التقى رئيس الوزراء الأستاذ محمد حسن التعايشي بمكتبه اليوم، الفاعلين الاجتماعيين والمبدعين، المخرج علاء الدين عمر علي حمدان، والناشط والاعلامي منذر محمد آدم محمد، في اطار اهتمامه بالمبدعين والفاعلين الاجتماعيين ودعم مشاريعهم الهادفة إلى التطوير والتغيير الاجتماعي واستجابة لنداءهم للاستماع ومناقشة رؤيتهم.

واستمع رئيس الوزراء إلى مشاريع الشابين، علاء ومنذر، وتجربتهم وبرامجهم في مجال المسرح ورفع الوعي، والنشاط الاعلامي، مشيدًا بدورهم ونضالهم من أجل التغيير.

وحثّ رئيس الوزراء جميع المبدعين إلى ضرورة مواصلة العمل والتمسك بالأمل من أجل التغيير، متعهدا بالعمل مع جميع الفاعلين والمبدعين ورعاية مشاريعهم بما يُسهم في تطوير المجتمع ويؤسس لدولة جديدة، على أسسٍ من العدالة والحرية وتنمية جميع الشعوب السودانية وتعايشهم في سلام دائم.وعبر علاء ومنذر عن امتنانهما لاستجابة رئيس الوزراء واستقباله لهم وتشجيعه ودعمه لمشاريعهم، مؤكدين مواصلة العمل لخدمة المجتمع واستقراره وتنميته عبر المسرح والاعلام والابداع.

استخبارات سرف عمرة تُسقط شبكة لبيع السلاح والذخائر

سرف عمرة : الاشاوس

تمكنت شعبة الاستخبارات بمحلية سرف عمرة بولاية شمال دارفور من إلقاء القبض على شبكة متهمة بالاتجار في السلاح والذخائر وتهريبها للعدو، وذلك في إطار الجهود الأمنية الرامية إلى الحد من الأنشطة التي تهدد أمن واستقرار المحلية.

وتأتي العملية تأكيداً على يقظة الأجهزة الأمنية ودورها في حماية المواطنين وملاحقة شبكات الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

أعلن ترقية 73 لإعادة بناء الشرطة

وزير الداخلية: نؤسس شرطة تحمي حقوق المواطن

نيالا : عبدالله إسحق نيل

رفّع وزير الداخلية بحكومة السلام الانتقالية، الفريق سليمان صندل، 73 من ضباط الصف بهيئة الجمارك إلى رتبتي الملازم أول والملازم، مؤكداً أن الخطوة تأتي ضمن جهود تأسيس شرطة جديدة تؤمن بحقوق المواطن وتعمل على خدمته.

ودعا صندل المرفعين إلى مضاعفة جهودهم ورفع الإيرادات الجمركية لدعم الاقتصاد الوطني، فيما أكد مدير عام الشرطة الفريق بشير آدم عيسى أن الترقية تمثل بداية لمسيرة جديدة لبناء دولة السلام والحرية والمساواة وسيادة القانون.

حاكم شرق السودان يودّع قوات متجهة لتحرير الإقليم من (الفلول) و(الفلنقايات)

نيالا : الاشاوس

ودّع حاكم إقليم شرق السودان بحكومة السلام، دكتور سليم مبروك، قوات متجهة إلى محاور العمليات في شرق السودان، معلناً دعم حكومة الإقليم لمهامها في مواجهة «الفلول والفلنقايات».

وأكد مبروك أهمية استعادة الاستقرار وتعزيز الأمن، فيما رفعت القوات جاهزيتها للتحرك، وسط تأكيدات بمواصلة الجهود الرامية إلى بسط سلطة الدولة وحماية المواطنين في شرق السودان.

خالد عمر : تحويل كلور مخصص لمكافحة الكوليرا في السودان إلى قنابل كيميائية

كشف مقال للقيادي في تحالف «صمود» خالد عمر يوسف، نشرته «واشنطن إكزامينر»، عن مزاعم خطيرة بشأن تحويل كلور مخصص لمكافحة الكوليرا في السودان إلى قنابل كيميائية. واستند المقال إلى تحقيقات صحفية ووثائق مسرّبة تحدثت عن نحو 290 ذخيرة في قاعدة مروي، مع مؤشرات على استخدام أكثر من 100 منها، وسط مطالب بتحقيق دولي عاجل.

عقار للخماسية على طريقة مناوي: لا سياسة قبل إيقاف الحرب

شدد نائب رئيس مجلس السيادة في حكومة الأمر الواقع مالك عقار على ضرورة وقف الحرب أولاً قبل الشروع في أي عملية سياسية داعياً الآلية الخماسية للتركيز على إنهاء القتال.

وقال عقار على طريقة مناوي في منشور على «فيسبوك» إن المرحلة التي تلي وقف الحرب ينبغي أن تقودها جهود سودانية بحتة للتوصل إلى حل سياسي ينهي الأزمة.

وأشار إلى أن السودان شهد على مدار السنوات الماضية سلسلة اتفاقيات سياسية برعاية دولية واستضافة إفريقية لكنها لم تنجح في حل الأزمة لأنها انحصرت في «تقاسم السلطة» وتجاهلت معالجة جذور المشكلة.

لجنة المرأة والطفل بتحالف تأسيس تبحث مع النيابة العامة تعزيز الحماية القانونية للفئات الأكثر ضعفاً

نيالا : الاشاوس

بحث وفد لجنة المرأة والطفل بحكومة السلام الانتقالية، برئاسة الأستاذة أماني كودي، وعضوية الأستاذتين مها رمضان وفاطمة ضيف الله (لقاوة)، مع النائب العام ونائبه، سبل تعزيز التنسيق القانوني والميداني لحماية حقوق المرأة والطفل، وتطوير آليات الاستجابة للانتهاكات التي تطال الفئات الأكثر ضعفاً.

وجاء اللقاء خلال زيارة رسمية للوفد إلى مقر النيابة العامة بمدينة نيالا، حيث ناقش الجانبان عدداً من الملفات المرتبطة بالحماية الجنائية والإجرائية للمرأة والطفل، إلى جانب أهمية بناء آلية تنسيق مستمرة تضمن سرعة التعامل مع البلاغات والانتهاكات وتدعم الوصول إلى العدالة.

إدارة متخصصة لحماية المرأة والطفل

واستعرض النائب العام أمام الوفد الهيكلة الإدارية للنيابة العامة، موضحاً أن إدارة التعاون الدولي وحقوق الإنسان تضم قسماً متخصصاً ومستقلاً للمرأة والطفل وذوي الإعاقة، بما يتيح التعامل مع القضايا المرتبطة بهذه الفئات بصورة أكثر تخصصاً وسرعة.

وأكدت النيابة العامة استعدادها لتعزيز التعاون مع لجنة المرأة والطفل، والاستجابة للقضايا.

شهادات ناجين ملف «الكيماوي» في السودان.. أعراض تنفسية واصابات بين النساء والأطفال

سلطت قناة سكاي نيوز الضوء على شهادات لناجين من هجمات يُشتبه في استخدام أسلحة كيميائية خلالها في مناطق سكنية بالسودان، وسط روايات عن أعراض صحية مقلقة طالت المدنيين.

ونقلت القناة شهادة شامة مشتالي، المديرة التنفيذية لمعهد إيما لازروس، التي قالت إنها التقت عدداً من الناجين والمتضررين، وتحدثت عن معاناتهم من صعوبات في التنفس وتأثر الهواء وتلوثه عقب وقوع الهجمات.

وأضافت مشتالي أن مئات المدنيين، بينهم نساء وأطفال، تعرضوا لأعراض تمثلت في التهابات وتهيج في الجلد، معتبرة أن هذه الشهادات تستدعي التوثيق والتحقيق لكشف ملابسات ما حدث.

وتحدثت المديرة التنفيذية للمعهد عن حجم المأساة الإنسانية التي يعيشها الشعب السوداني، مشيرة إلى أن ما يجري يمثل انتهاكات خطيرة تستوجب الاهتمام الدولي وحماية المدنيين من استخدام الأسلحة الكيماوية الفتاكة.

واشنطن تدفع نحو حظر السلاح على كامل السودان وتؤكد: الشعب السوداني عانى ما يكفي

واشنطن : وكالات

دفع السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة مايك والتز باتجاه توسيع حظر توريد الأسلحة ليشمل كامل الأراضي السودانية، داعياً مجلس الأمن إلى اتخاذ موقف حاسم تجاه استمرار الحرب وتدفق السلاح، ومعتبراً أن المجلس أمام فرصة للقيام بما وصفه بالصواب تجاه السودانيين، بعدما عانى المدنيون سنوات من الحرب والفوضى.

ودعا السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة، مايك والتز، مجلس الأمن الدولي إلى توسيع نطاق حظر توريد الأسلحة ليشمل كامل السودان، في ظل استمرار الحرب وتفاقم تداعياتها الإنسانية على ملايين المدنيين*.

وقال والتز إن السودان يمر بمرحلة حرجة بعد سنوات من النزاع والفوضى، معتبراً أن مجلس الأمن بات أمام فرصة لاتخاذ موقف أكثر حزماً تجاه الأزمة.

وأضاف: «لقد كان السودان يغرق في الفوضى على مدى سنوات، ويملك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الآن فرصة للقيام بالصواب تجاه شعب السودان وتذكر الغرض الذي أُنشئ من أجله*

وشدد السفير الأمريكي على أن استمرار تدفق الأسلحة يسهم في تغذية النزاع وإطالة أمده، داعياً إلى الانتقال من نطاق الحظر القائم إلى تدابير تشمل جميع أنحاء البلاد*.

وقال والتز: «حان الوقت لتوسيع الحظر على الأسلحة ليشمل كامل السودان.. لقد عانى الشعب ما يكفي.

وزارة الثورية الحيوانية ولاية شرق تقيم مخيم وقائي للماشية في محليتي عديلة وأبوجابرة

الضعين: موسى مساجد سبتمر

بشراكة مع مفوضية الرحل بولاية جنوب ومنظمة الفاو وبرعاية كريمة من مكتب قائد ثاني قوات الدعم السريع السيد عبدالرحيم دقلو تم تدشين المخيم الوقائي للماشية محليتي عديلة وأبوجابرة هذه وقد شرف التدشين ممثل ولاية شرق دارفور المكلف الأزرق حسن حميدة وأكد الازرق على أهمية توفير الادية للماشية وان الثورية الحيوانية هي الرافد الحقيقي للاقتصاد السوداني .

ومن جانبه قال وزير الثورية الحيوانية دكتور سعيد ابكر ان هذا المخيم وسوف يكون مستمرا لمدة ٦ ايام ثلاثة أيام لحملية عديلة ثلاثة ايام لمحلية أبوجابرة ويغطي المخيم محلية عدلية محلية أبوجابرة ، ومحلية يا سين في نهاية الأسبوع الجاري .هذا وقد عبر الرعاة الماشية بمحلتي عديلة وأبوجابرة عن فرحتهم بهذا لمخيم البيطري الذي طال انتظاره من زمان بعيد.

محاكم.. محاكم.. محاكم.. محاكم.. محاكم.. محاكم.. محاكم..

بسم الله الرحمن الرحيم
محكمة الاحوال الشخصية فوربرنقا
النمرة* ق ش*45*2026
التاريخ*7*9*2026
الموضوع اعلان بالنشر
اعلان المدعو*محمد يعقوب ادم
انت مكلف بالحضور بديوان هذا المحكمة والتي ستنعقد في يوم *24*9*2026 م لنظر الدعوي المقدم ضدك من قبل* زينب محمد إسحاق عبدالرحمن في موضوع طلاق للضرر فإن لم تحضر في هذا الميعاد او تعين لك وكيلا اوتبدا عزرا شرعيا مقبولا سمعت او فصل فيها في غيبتك
صدر تحت توقيعي وختم المحكمة في يوم*7*9*2026 م
مولانا عزالدين يوسف هارون
قاضي محكمه الأحوال الشخصية فوربرنقا
الدرجه العامة
<<<>>>

بسم الله الرحمن الرحيم
محكمة الأحوال الشخصية الجنينة
النمرة/335/ 2026
التاريخ 7/ 9/ 2026
الموضوع/إعلان بالنشر
الموضوع/اعلان المدعو/عبدالله أحمد حسن/انت مكلف بالحضور بديون هذه المحكمة والتي ستنعقد في يوم 16/ 9/ 2026م لنظر الدعوي المقدم ضدك من قبل/خديجة محمد زين يونس في موضوع طلاق للغيبة فان لم تحضر اوتبده عزرآ شرعيآ مقبولآ اويحضر عنك وكيلآ سمعت الدعوي وفصلت في غيبتك
صدر تحت توقيعي وختم المحكمة في يوم 7/ 9/ 2026

ابراهيم الدومة الامين
قاضي محكمة الأحوال الشخصية الجنينة
الدرجة الأولى

<<<>>>
بسم الله الرحمن الرحيم
محكمة الأحوال الشخصية الجنينة
النمرة/ق/ش/ 322/ 2026
التاريخ/8/ 9/ 2026
الموضوع اعلان بالنشر
الموضوع اعلان المدعو /عمر عبدالمجيدابكر انت مكلف بالحضور بديون هذه المحكمة والتي ستنعقد في يوم/ 6/ 10/ 2026م لنظر الدعوي المقدم ضدك من قبل/أسيا بشارة عثمان في موضوع اثبات طلاق فان لم تحضر اوتبده عزرآ شرعيآ مقبولآ اويحضر عنك وكيلآ سمعت الدعوي وفصلت في غيبتك
صدر تحت توقيعي وختم المحكمة في يوم/8/ 9/ 2026

ابوبكر موسي احمد عبدالله
قاضي محكمة الأحوال الشخصية الجنينة
الدرجة الثالثه

هل تستجيب المنظمة الأممية لنداء التعايشي؟

طلب حكومة السلام للأمم المتحدة .. استباق لاسوأ احتمالات نقص الغذاء

وجّه رئيس وزراء حكومة السلام في السودان، محمد حسن عثمان التعايشي، في ، نداءً عاجلاً إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، محذراً من أن اجتماع الحرب والنزوح وتراجع الإنتاج الزراعي واضطراب الأمطار قد يدفع السودان إلى أزمة غذائية أشد اتساعاً خلال الأشهر المقبلة. ويطالب الخطاب بتحويل التعامل الدولي مع الأزمة من الاستجابة بعد وقوع الكارثة إلى الإنذار المبكر والاستعداد والوقاية، من خلال تقييم زراعي وغذائي عاجل، وتخزين المساعدات مسبقاً، ودعم المزارعين والرعاة، وتوسيع الممرات الإنسانية.

تقرير : الاشاوس

مخاوف بعد مخاوف..

ويأتي النداء في وقت تؤكد فيه أحدث البيانات الدولية أن المخاوف التي عبّر عنها الخطاب ليست منفصلة عن اتجاهات موثقة بالفعل. فقد قالت منظمة الأغذية والزراعة «الفاو» في تقييمها المنشور في 3 سبتمبر إن السودان يواجه وضعاً غذائياً بالغ الخطورة، مع استمرار خطر المجاعة في 14 منطقة، ومخاوف بشأن إنتاج الحبوب لعام 2026 بسبب الجفاف والقتال ونقص المدخلات الزراعية.

رسالة تستند إلى «الإنذار المبكر» قبل وقوع الكارثة

الرسالة الموجهة من رئيس مجلس وزراء حكومة السلام محمد حسن التعايشي إلى غوتيريش تضع مفهوم الإنذار المبكر في قلب الاستجابة. فالحكومة تقول إن المؤشرات الحالية — انخفاض الأمطار، تذبذب توقيتاتها، تراجع الإنتاج، ارتفاع أسعار الغذاء والمدخلات، النزوح وتعطل الأسواق — يجب تُقرأ بانها عوامل متداخلة يمكن أن تنتج أزمة غذائية أكبر من قدرة السلطات وامجتمعات المحلية والمنظمات الإنسانية على التعامل معها.

وهنا تكمن أهم نقطة سياسية في الخطاب: الانتظار حتى إعلان المجاعة يعني الانتقال من الوقاية إلى إدارة الكارثة. لذلك يقترح النداء إجراء تقييم مشترك للأمطار والمساحات المزروعة وتوقعات الإنتاج وحالة الأمن الغذائي، بما في ذلك المناطق التي يصعب الوصول إليها.

ويتطابق هذا الطرح بدرجة كبيرة مع التقييمات الفنية الدولية. فـ«الفاو» قالت إن موسم الأمطار لعام 2026 شهد حتى الآن مستويات أقل من المتوسط في معظم المناطق الزراعية، أشارت التقارير إلى وجود مؤشرات جفاف شديدة في مساحات كبيرة من الأراضي المزروعة في عدد من ولايات البلاد .

الخطاب يشير إلى أن نحو 19.5 مليون سوداني عانوا من مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي الحاد خلال عام 2026. وهذه الأرقام تجد أساساً في بيانات مبادرة التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي «IPC» ووكالات الأمم المتحدة.

فبحسب أحدث تحليل متاح، واجه نحو 19.5 مليون شخص، أي قرابة 41% من السكان الذين شملهم التحليل، مستويات من انعدام الأمن الغذائي عند

المرحلة الثالثة أو أعلى بين فبراير ومايو 2026. وكان أكثر من خمسة ملايين شخص في مرحلة الطوارئ، فيما بلغ عدد الموجودين في المرحلة الخامسة، أي مستوى الكارثة، نحو 135 ألف شخص.

14 منطقة في دارفور مهددة بنقص الغذاء

والأكثر إثارة للقلق أن خطر المجاعة لم يعد محصوراً في توقعات بعيدة. فقد حددت التقييمات 14 منطقة في شمال دارفور وجنوب دارفور وجنوب كردفان معرضة لخطر المجاعة في سيناريوهات شديدة السوء، فيما أشارت توقعات لاحقة إلى احتمال استمرار الخطر في 13 منطقة حتى موسم الحصاد وحتى يناير 2027.

وتتوقع الأمم المتحدة أن يعاني نحو 825 ألف طفل دون الخامسة من سوء التغذية الحاد الشديد خلال 2026، وهو ارتفاع بنسبة 7% عن العام السابق ونحو 25% فوق مستويات ما قبل الحرب.

وهذا يعني أن أي تراجع إضافي في الإنتاج الزراعي أو ارتفاع كبير في أسعار الغذاء يمكن أن يضيف ضغطاً جديداً إلى أزمة غذائية قائمة بالفعل.

الحرب تضاعف أثر الجفاف..

أهمية الخطاب لا تكمن فقط في التحذير من قلة

الأمطار. فالمشكلة السودانية، وفقاً للخبراء والوكالات الإنسانية، هي أن الصدمة المناخية تأتي فوق اقتصاد زراعي أضعفته الحرب بشدة.

وتقول «الفاو» إن إنتاج الحبوب في السودان خلال 2025 بلغ نحو 5.2 مليون طن، بانخفاض 22% عن إنتاج 2024 ونحو 19% عن متوسط السنوات الخمس السابقة. وترجع المنظمة الانخفاض بصورة رئيسية إلى تأثير الحرب على العمليات الزراعية، واضطراب سلاسل الإمداد، وارتفاع أسعار المدخلات الزراعية.

الفاو وتوقعات متشائمة!

أما في موسم 2027/2026، فتبدو الصورة أكثر صعوبة. فقد أكدت «الفاو» أن الأمطار كانت دون المتوسط في معظم المناطق الزراعية حتى منتصف أغسطس، بينما توقعت النماذج المناخية استمرار احتمالات الأمطار الأقل من المتوسط خلال ما تبقى من الموسم.

تأثر نمو الثروة الحيوانية..

ويضيف تحليل FEWS NET أن الإنتاج الوطني من الذرة الرفيعة والدخن والقمح خلال موسم 2027/2026 مرشح لأن يكون أقل من العام السابق ومتوسط السنوات الخمس بسبب انخفاض الأمطار واستمرار الصراع. كما حذرت الشبكة من أن ضعف الأمطار قد يقلل إنتاج المراعي ويؤثر في صحة الثروة الحيوانية وتوفر المياه، الأمر الذي يضرب مصادر دخل الرعاة إلى جانب الأمن الغذائي للأسر الزراعية.

لماذا استعاد الخطاب تجربة 1983؟

من أكثر الأجزاء دلالة في رسالة التعايشي استحضار تجربة عام 1983، عندما حذّر حاكم دارفور الأسبق أحمد إبراهيم دريج من خطورة الجفاف والمجاعة في دارفور، قبل أن تتفاقم الأزمة خلال 1984 و1985.

وتُعرف رسالة دريج إلى الرئيس جعفر نميري في نوفمبر 1983 في الأدبيات المتعلقة بالمجاعة السودانية باعتبارها مثالاً على أهمية الإنذار المبكر. وتظهر المصادر التاريخية أن دريج حذر من أن دارفور تواجه مجاعة خطيرة إذا لم تطلب الحكومة مساعدات غذائية خارجية.

استدعاء هذه الواقعة في خطاب 2026 يحمل رسالة سياسية واضحة: المشكلة ليست في غياب المؤشرات، وإنما في كيفية التعامل معها. فالتحذير المبكر لا تكون له قيمة إذا بقي مجرد تقرير أو رسالة، بينما لا تبدأ إجراءات الإغاثة والإنتاج والتخزين والوصول الإنساني إلا بعد وصول الناس إلى مرحلة الجوع الشديد.

ماذا يقول المختصون والوكالات الدولية؟

من الناحية الفنية، تؤيد أحدث التقييمات الدولية جوهر التحذير الوارد في الخطاب، مع ضرورة التمييز بين خطر المجاعة وإعلان المجاعة فعلياً.

فالـFAO وWFP وUNICEF قالت في مايو إن 19.5 مليون شخص يواجهون مستويات أزمة أو أسوأ من انعدام الأمن الغذائي، لكنها أوضحت أن تحليل ذلك الوقت لم يصنف مناطق على أنها تعيش مجاعة بالفعل، رغم وجود نحو 135 ألف شخص في ظروف كارثية وخطر مرتفع للمجاعة في مناطق متعددة.

وبحسب التقارير يمكن أن تؤدي الأمطار الأقل بكثير من المعدل إلى تقليص المحاصيل والمراعي، ورفع أسعار الغذاء، وتسريع استنزاف مخزونات الأسر، مع ظهور آثار أكثر حدة خلال 2027 إذا نفدت المخزونات مبكراً.

التسريبات تربك حسابات حكومة الأمر الواقع

اعتقالات «الكيميائي».. هل بدأ البحث عن كبش فداء في بورتسودان؟

لم يكن توقيف اللواء الركن حافظ التاج مكي، مساء الاثنين في بورتسودان كما تسرب على نطاق واسع ، حدثاً أمنياً عادياً. الرسالة أوضح من ذلك: الاستخبارات العسكرية لجيش الفلول بدأت تتحرك في ملف «الأسلحة الكيميائية» وتوسع دائرة التحقيق لتشمل «عدداً من الضباط ذوي الرتب الرفيعة».

تقرير : الاشاوس

التوقيت يقول كل شيء

لان الاعتقالات جاءت بعد ساعات من نشر «نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست» الأمريكيتين لتحقيقين استندوا إلى 150 وثيقة وصورة وفيديو، اتهموا الجيش بتطوير ذخائر بغاز الكلور خلال 2024م، ما أثر سلبا في صحة الإنسان والحيوان مع بقاء آثار المخاطر باقية

فالتوقيت هنا ليس مصادفة، بل هو رد فعل على ضغط دولي متصاعد قبيل جلسة مرتقبة لمجلس الأمن حول توسيع حظر السلاح، وحينما تصبح «الكلفة» دولية، تبدأ الحسابات الداخلية في التغير.

من هو حافظ التاج مكي:

ولماذا هو؟

مكي ليس ضابطاً عادياً! فسيرته تقول: والي البحر الأحمر المكلف ، مدير مكتب البرهان ، قيادة العمليات. اعتقال اسم بهذا الثقل يرسل إشارتين:

للداخل: «نحن نحقق ونحاسب».

للخارج: «الملف جاد ونحن نتعامل معه».

وهذا يقودنا مباشرة لسيناريو «كبش الفداء»

في لحظات الأزمات الكبرى، حيث تتقن المنظومات فن «غسل اليدين». فيُقدم رأس، ويُحفظ الجسد.

المسمار الأخير في النعش؟

ملف «الكيميائي» يحول المعادلة من سياسية إلى قانونية بحتة بحسب المعطيات القانون الدولي لا يعرف الرمادي. والاتهام باستخدام سلاح محرم يحول الحليف من «شريك» إلى «عبء».

هنا يتغير سؤال الحلفاء من: كيف نحمي

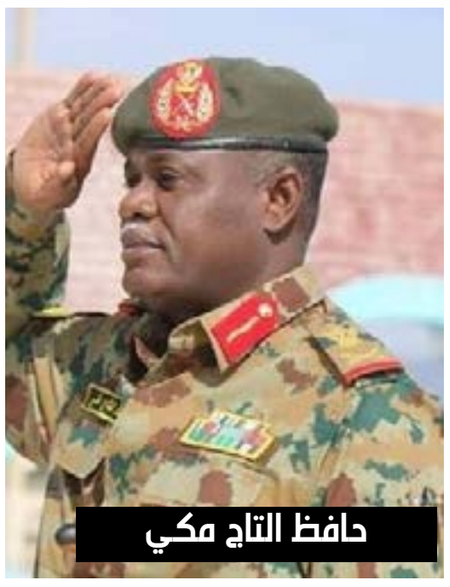
حافظ التاج مكي

النظام؟

إلى: كيف نحمي مصالحنا من النظام؟

الاعتقالات الحالية قد تكون محاولة استباقية. محاولة لإظهار أن «المؤسسة» منفصلة عن «الأفراد» المتورطين.

محاولة لخفض الكلفة قبل

طارق مدني-مهندس العملية

أن تصبح باهظة!

والخلاصة أن الصمت الرسمي من الجيش والاستخبارات حتى الآن يزيد الغموض! ولكن الحركة على الأرض تقول أن بورتسودان دخلت مرحلة «إدارة الأزمة». السؤال لم يعد: هل هناك تحقيقات؟

السؤال صار: إلى أين ستصل؟ ومن سيكون التالي؟

والتاريخ يقول: السفن التي تصبح عبئاً على أصحابها.. يتم التخلي عنها في عرض البحر!

حكومة السلام تدعو لتحرك اممي

وكان تحالف السودان التأسيسي «تأسيس» صعد موقفه بشأن ما وصفه باستخدام جيش الحركة الإسلامية الإرهابية للأسلحة الكيميائية المحظورة دولياً في الحرب السودانية، مطالباً بتحرك عاجل لوقف ما اعتبره تهديداً للسلم والأمن في السودان والإقليم.

وذكر التحالف، في بيان صادر عن الناطق الرسمي احمد تقد لسان ، إن التقارير والأدلة المادية ونتائج الاختبارات المعملية والوثائق والمراسلات العسكرية المتداولة، إلى جانب عدم الرد على استفسارات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تمثل مؤشرات تؤكد، تورط الجيش في استخدام أسلحة كيميائية ضد المدنيين.

وأكد البيان أن هذه الاتهامات تتوافق مع ما ظل يطرحه التحالف بشأن استخدام أسلحة محظورة دولياً في الصراع الدائر بالسودان، مدعياً أن هناك استعدادات لاستخدام المزيد منها في سياق استمرار الحرب.

وشدد التحالف على أن قرار استخدام الأسلحة الكيميائية، إذا ثبت، لا يمكن اعتباره قراراً عسكرياً معزولاً، بل مسؤولية سياسية وتنظيمية تقع على مستويات عليا من اتخاذ القرار، محملاً الجيش المسؤولية القانونية والسياسية والأخلاقية عن تلك الاتهامات.

هل تحرك سكون وصمت الأمم المتحدة؟

تسريبات الأسلحة الكيميائية في السودان.. ردود الأفعال في كل الاتجاهات

تقرير: الاشاوس

أثارت التقارير التي نشرتها صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية في 5 سبتمبر 2026 بشأن ملف استخباراتي يتضمن أدلة على تطوير واستخدام الجيش السوداني ذخائر كيميائية، موجة جديدة من الاهتمام الدولي بملف الحرب في السودان. وتعرض الوثائق، التي قالت الصحيفة إنها حصلت عليها من جهاز استخبارات شرق أوسطي، تفاصيل عن برنامج سري لإنتاج ذخائر تعتمد على الكلور خلال عام 2024.

وقالت الصحيفة إن الملف يضم نحو 150 وثيقة وصورة وفيديو ومذكرات صوتية وآلاف الرسائل النصية، وتعرض مواد منه ما تصفه ببرنامج لإنتاج ذخائر تعتمد على غاز الكلور.

وبحسب التقرير، بدأ البرنامج في 2024، وشمل تجارب في الصحراء وإنتاج مئات الذخائر. كما أشارت الوثائق إلى استخدام الكلور الذي كان مخصصاً لأغراض معالجة المياه.

وتقول الصحيفة إن بعض المواد نفسها أو صوراً منها وصلت سابقاً إلى أجهزة الاستخبارات الأمريكية، وإنها أسهمت في التقييم الأمريكي الذي سبق العقوبات على القيادة السودانية.

طلبات للحصول على توضيحات..

برزت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في التغطية باعتبارها الجهة الدولية الأكثر ارتباطاً بالتحقق الفني من هذه الاتهامات.

ونقلت «نيويورك تايمز» عن متحدثة باسم المنظمة أن عدداً من الدول طلب من المنظمة الحصول على توضيحات من السودان بشأن مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية، وأن العملية لا تزال جارية. وهذا مهم لأن الخبراء الذين راجعوا المواد المنشورة حذروا من أن إثبات استخدام السلاح الكيميائي بصورة قاطعة يحتاج إلى تحقيق مستقل وميداني.

واشنطن: العقوبات تتحول إلى ملف أوسع للمساءلة

الولايات المتحدة كانت قد اتخذت قبل نشر الوثائق إجراءات عقابية ضد السودان على خلفية اتهامات استخدام الأسلحة الكيميائية. وفي يونيو 2026 أعلنت واشنطن جولة ثانية من العقوبات المرتبطة بالملف، مطالبة بوقف استخدام الأسلحة الكيميائية والالتزام باتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

ويُنظر إلى الوثائق الجديدة باعتبارها قد تزيد الضغط على الحكومة والقيادة العسكرية السودانية، خصوصاً إذا تمكنت جهات دولية مستقلة من التحقق من صحتها وربطها بهجمات محددة.

تقارير دولية أخرى تعزز الاهتمام بالملف..

لم تقتصر التغطية على «نيويورك تايمز». فقد تناولت صحف ومؤسسات إعلامية دولية أخرى القضية، من بينها «لوموند»، التي قالت إن الوثائق الجديدة تقدم أدلة قوية على استخدام غاز الكلور في الحرب خلال الفترة بين يوليو 2024 ويناير 2025.

تصاعد المطالب بالتحقيق والمساءلة والمخاوف تتجدد من بقاء الآثار!

كما أشارت إلى تقارير سابقة عن هجمات استهدفت منشأة الجيلي النفطية في سبتمبر 2024.

كما أفادت تقارير إعلامية بأن المواد تتضمن معلومات عن اختبارات للذخائر وعمليات إنتاج وتخزين، ما جعل القضية تتحول من مجرد اتهامات سابقة إلى ملف يحتاج إلى فحص دولي أكثر شمولاً.

البعد الحقوقي والقانوني..

استخدام الكلور كسلاح في النزاعات المسلحة محظور بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي يُعد السودان طرفاً فيها. وكانت منظمة «هيومن رايتس ووتش» قد أشارت في تحقيق سابق إلى أن تقارير عن استخدام الجيش السوداني للكلور تستحق التحقيق، بعد ظهور مؤشرات علنية على هجمات كيميائية محتملة في 2024.

وفي حال تأكدت الأدلة الجديدة بصورة مستقلة، فقد تزداد الدعوات إلى تحديد المسؤولين عن تطوير الأسلحة وإصدار أوامر استخدامها، وليس الاكتفاء بالعقوبات السياسية والاقتصادية.

الخلاصة

تكشف ردود الأفعال والتغطيات المتلاحقة أن تسريبات «نيويورك تايمز» أعادت ملف الأسلحة الكيميائية السودانية إلى واجهة الاهتمام الدولي. وبينما ينفي الجيش السوداني الاتهامات، فإن وجود وثائق وصور وفيديوهات واتصالات، إلى جانب مواقف أمريكية سابقة وعمل متواصل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، يجعل الملف مرشحاً لمزيد من التحقيقات. ويبقى العامل الحاسم هو إجراء تحقق دولي ليحدد صحة الوثائق، وطبيعة المواد المستخدمة، والأماكن التي تعرضت للهجمات، والمسؤولين عن أي استخدام غير مشروع للأسلحة الكيميائية.

من كابول إلى الرياض والخرطوم:

عقدان من الحرب وتبدّل التحالفات

الذكرى الـ(25) لأحداث 11 سبتمبر.. مراجعات في دفاتر دعم الارهاب والطرف

يوم غيّر العالم

لم تكن هجمات 11 سبتمبر 2001 مجرد عملية إرهابية واسعة النطاق، بل كانت لحظة فاصلة أعادت تعريف مفهوم الأمن الدولي، وغيّرت أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وأطلقت واحدة من أطول حملات مكافحة الإرهاب في التاريخ الحديث.

في ذلك الصباح، استُهدفت الولايات المتحدة في قلب قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وسقط آلاف الضحايا في هجمات تبنتها شبكة تنظيم القاعدة بقيادة السعودي الأصل أسامة بن لادن. وأكدت الحكومة الأمريكية آنذاك أن الأدلة تشير إلى مسؤولية القاعدة عن الهجمات، وأن التنظيم كان يعمل من أفغانستان تحت حماية نظام طالبان.

ومنذ تلك اللحظة، انتقلت مكافحة الإرهاب من كونها ملفًا أمنيًا محدودًا إلى مشروع دولي متعدد الأدوات، جمع بين العمليات العسكرية، والعمل الاستخباراتي، وتجفيف التمويل، ومراقبة الحدود، وملاحقة الخلايا، ومواجهة الدعاية المتطرفة.

من أفغانستان إلى العالم: الحرب التي بدأت بعد 11 سبتمبر

ردة فعل واشنطن

ردت واشنطن على الهجمات بإطلاق حربها على تنظيم القاعدة وحلفائه في أفغانستان، ثم توسعت لاحقًا منظومة مكافحة الإرهاب لتشمل عشرات الدول وشبكات مالية واستخباراتية وأمنية عابرة للحدود.

لكن تقييم هذه الحرب يحتاج إلى قدر من الدقة. فالولايات المتحدة نجحت في تفكيك جزء كبير من البنية العملياتية للقاعدة، وملاحقة قياداتها، والقضاء على أسامة بن لادن في باكستان عام 2011، لكنها لم تقضِ على الإرهاب بوصفه ظاهرة عالمية؛ فقد ظهرت تنظيمات جديدة، أبرزها تنظيم الدولة الإسلامية، واستمرت فروع القاعدة في مناطق مختلفة.

وبذلك يمكن القول إن ما انتهى هو أسطورة القاعدة باعتبارها التنظيم المركزي القادر على ضرب الولايات المتحدة في أي مكان، وليس الإرهاب نفسه.

سقوط بن لادن: نهاية الرمز وبقاء الظاهرة

شكّل مقتل أسامة بن لادن في مايو 2011 نقطة تحول رمزية هائلة. فقد كان بن لادن بالنسبة إلى تنظيم القاعدة أكثر من قائد؛ كان رمزًا لمشروع جهادي عابر للحدود.

ومع مقتله، فقد التنظيم جزءًا كبيرًا من قدرته على صناعة الصورة والرمزية التي ارتبطت بهجمات 11 سبتمبر. غير أن التجربة أثبتت في الوقت نفسه أن القضاء على القائد لا يعني بالضرورة القضاء على الفكر أو الشبكات التي أنتجت التنظيم.

وهنا ظهر الدرس الأهم في الحرب على الإرهاب: المعركة لا تُحسم بالعمليات العسكرية وحدها، وإنما تحتاج إلى ضرب مصادر التمويل، وتفكيك الشبكات، وتجفيف التجنيد، ومواجهة الخطاب المتطرف، ومنع الدول والمناطق الهشة من التحول إلى ملاذات آمنة للجماعات المسلحة.

الرياض بعد 11 سبتمبر: من استهداف القاعدة إلى بناء منظومة مكافحة الإرهاب

كانت السعودية واحدة من أكثر الدول تأثرًا مباشرة بتداعيات 11 سبتمبر. فقد كان 15 من منفذي الهجمات من المواطنين السعوديين، كما تعرضت المملكة نفسها منذ عام 2003 لسلسلة هجمات مرتبطة بتنظيم القاعدة.

وهنا حدث تحول جوهري في السياسة الأمنية السعودية.

فبدل أن تكون المملكة مجرد طرف في الحرب الدولية على الإرهاب، أصبحت هدفًا مباشرًا لتنظيم القاعدة داخل أراضيها. وردت السلطات السعودية بحملة أمنية واسعة استهدفت الخلايا والقيادات والممولين والمتعاطفين مع التنظيم.

وتشير تقارير وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن السعودية، منذ 2003، تمكنت من قتل أو اعتقال عدد كبير من القيادات والناشطين الأساسيين للقاعدة داخل المملكة، كما طورت تعاونها الاستخباراتي والأمني مع الولايات المتحدة.

كما تصاعد التعاون الأمريكي السعودي في مجال مكافحة الإرهاب، وشمل تبادل المعلومات الاستخباراتية، والتدريب، وملاحقة تمويل الإرهاب، ومواجهة الشبكات العابرة للحدود.

الرياض وواشنطن: من أزمة 11 سبتمبر إلى الشراكة الأمنية

أحدثت هجمات 11 سبتمبر توترًا حقيقيًا في العلاقة الأمريكية السعودية، خصوصًا بسبب جنسية معظم منفذي الهجمات.

لكن المفارقة أن السنوات التالية شهدت تعميقًا للتعاون الأمني بين البلدين.

فقد تحولت مكافحة الإرهاب إلى أحد أهم ملفات التعاون الاستراتيجي بين الرياض وواشنطن، وأصبحت السعودية شريكًا رئيسيًا للولايات المتحدة في مواجهة القاعدة ثم تنظيم الدولة الإسلامية.

وفي عام 2014، شاركت السعودية في تأسيس التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية، كما قادت جهودًا مرتبطة بمواجهة تمويل التنظيم وشبكاته المالية.

وهذا يقود إلى نتيجة مهمة: السعودية التي كانت تحت ضغط دولي كبير بعد 11 سبتمبر أصبحت لاحقًا، على المستوى الرسمي والأمني، أحد شركاء واشنطن في الحرب على التنظيمات الجهادية.

السودان: عندما انتقلت المعركة من مكافحة الإرهاب إلى صراع النفوذ

هنا تصبح الحالة السودانية أكثر تعقيدًا

فالسودان ليس مجرد ملف مكافحة إرهاب، وإنما دولة تعيش حربًا منذ أبريل 2023 بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، في واحدة من أكثر الأزمات الإنسانية والأمنية خطورة في العالم.

وفي هذه البيئة، أصبحت الاتهامات المتعلقة بالدعم الخارجي جزءًا أساسيًا من الصراع.

وتشير تقارير حديثة إلى أن السعودية اصطفت سياسيًا مع القوات المسلحة السودانية، في حين شاركت أيضًا في جهود الوساطة بين أطراف الحرب. كما تشير مصادر بريطانية إلى أن أطرافًا إقليمية ودولية مختلفة دعمت الجيش بدرجات متفاوتة.

ففي ظل تناقضات الرياض يبقى السؤال « هل اعتنقت السعودية الإرهاب في السودان» وتحولت من وسيط إلى راعي للحرب؟

التجربة الدولية بعد 11 سبتمبر تكشف إشكالية أعمق: من يحدد الفرق بين مكافحة الإرهاب واستخدام الجماعات المسلحة كأدوات نفوذ؟

فالدول الكبرى والإقليمية قد ترفع شعار مكافحة الإرهاب عندما تواجه تنظيمًا يهدد مصالحها، لكنها قد تتعامل بمرونة أكبر مع جماعات مسلحة عندما ترى فيها طرفًا يخدم هدفًا سياسيًا أو عسكريًا.

ومن هنا يمكن أن يكون السودان نموذجًا لاختبار مصداقية النظام الدولي في تطبيق معايير مكافحة الإرهاب بصورة متساوية، بعيدًا عن الحسابات السياسية.

واشنطن والسودان: العقوبات كأداة جديدة في الحرب على التطرف والعنف

لم تكتفِ واشنطن باستخدام القوة العسكرية في مواجهة التنظيمات المتطرفة؛ فقد أصبحت العقوبات الاقتصادية والمالية، وتجفيف الموارد، واستهداف القيادات، أدوات أساسية في سياستها.

وفي يناير 2025، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على قائد الجيش السوداني عبد الفتاح البرهان، متهمة القوات المسلحة السودانية بارتكاب انتهاكات جسيمة وعرقلة جهود السلام.

هل انتصرت أمريكا في الحرب على الإرهاب؟

الإجابة الأكثر دقة هي: حققت الولايات المتحدة انتصارات استراتيجية كبرى، لكنها لم تحقق نهاية نهائية للإرهاب.

فقد تمكنت من إسقاط نظام طالبان الأول، وتدمير أجزاء واسعة من بنية القاعدة، وقتل بن لادن، وتطوير شبكة دولية غير مسبوقة لتبادل المعلومات وملاحقة التمويل والخلايا الإرهابية.

لكن الإرهاب أعاد إنتاج نفسه بأشكال جديدة، وانتقلت التنظيمات من النموذج المركزي إلى نموذج الفروع والخلايا والشبكات المحلية.

لذلك فإن الإعلان عن «انتهاء الإرهاب» سيكون مبالغة؛ أما القول إن 11 سبتمبر أسقط النموذج القديم للإرهاب وأجبر العالم على بناء منظومة أمن دولية جديدة فهو توصيف أكثر دقة.

الدروس التي يمكن استخلاصها من مسار مكافحة الإرهاب

يمكن تلخيص التجربة في مجموعة من المسارات

أولًها : الضربات الأمنية والاستخباراتية.

تفكيك الخلايا يبدأ من المعلومات الاستخباراتية والتنسيق بين الأجهزة وليس من القوة العسكرية وحدها.

ثالثها تجفيف التمويل.

لا تستطيع الجماعات المسلحة الاستمرار دون مصادر مالية وشبكات تحويل وتمويل.

ثالثًا: تفكيك البيئة الحاضنة.

الفقر، والحروب الأهلية، وانهيار مؤسسات الدولة، والصراعات السياسية، توفر بيئة مثالية لإعادة إنتاج الجماعات المسلحة.

رابعًا: منع استغلال الجماعات المسلحة سياسيًا.

أحد أخطر دروس العقود الماضية هو أن استخدام الجماعات المسلحة لتحقيق أهداف مؤقتة قد يؤدي لاحقًا إلى إنتاج تهديد يصعب احتواؤه.

في مقاربات الذكرى..السعودية من راعي للسلام إلى داعم لصناع الارهاب

زاوية حادة

عبدالناصر عبدالرحمن مسبل

يكتب:

كسر الحصار المالي: تحويلات «بنك المستقبل» و«بنكك» مفتاح تجفيف منابع تجار الأزمات (2)

تفرض التحديات الاقتصادية والظروف الحرجة التي تمر بها البلاد ضرورة اتخاذ قرارات شجاعة تحمي المواطن من الاستغلال المالي. وفي ظل الأزمات الممتدة وتراجع السيولة النقدية (الكاش)، ظهرت ظاهرة «تجار الأزمات» وواضعي العمولات الخيالية الذين استغلوا عزلة المناطق وتوقف الخدمات المصرفية ليفرضوا خصومات تصل إلى نسب تعسفية على تحويلات المواطنين وقوت يومهم.

إن خطوة إتاحة وتسهيل الربط المالي المباشر والتحويلات السلسة بين تطبيق «بنك المستقبل» وبقية التطبيقات المصرفية والمالية المعتمدة (وفي مقدمتها تطبيق بنكك وخدمات المحافظ الرقمية) داخل المناطق التي تدار عبر الترتيبات الإدارية والمدنية الحالية، ليست مجرد خيار تقني، بل هي ضرورة وطنية وإنسانية عاجلة لإنهاء الاحتكار وتفكيك الشبكات الطفيلية و أثر التكامل المالي في دحر تجار الأزمات

وضرب العزلة المالية عندما يتمكن المواطن من تحويل أمواله فوراً من حساب بنك المستقبل إلى حساب «بنكك» أو أي منصة مالية أخرى دون وسيط والعكس، حينها ينتفي الاحتكار الذي يتغذى عليه تجار العملة وتجار «الكاش».

وانهاء العمولات الجائرة والاعتماد على شبكة تحويلات مفتوحة وموحدة يفرض تسعيرة عادلة ورسوم تحويل رمزية، مما يقطع الطريق أمام الذين يقتطعون نسباً عالية من حوالات الأسر الضعيفة والنازحين. وبذلك يتم توحيد الدورة النقدية مما يتيح الربط المالي جريان السيولة الرقمية بسلاسة بين التجارة المحلية والخدمات الأساسية والأسواق المركزية، مما يخفض أسعار السلع الغذائية والطبية.

إن توفير الخيارات المالية المتعددة وفتح قنوات التحويل بين جميع التطبيقات المصرفية يمثل الاختبار الحقيقي لمدى الالتزام بحماية المواطنين وتخفيف أعباء المعيشة عنهم. فالشفافية وحرية حركة الأموال هما السلاح الأقوى ضد كل من يقتات على معاناة الناس في أوقات النزاعات والأزمات.

إن فتح التحويلات المالية بين تطبيق «بنك المستقبل» وكافة التطبيقات الأخرى هو خط الدفاع الأول عن القوة الشرائية للمواطن، والركيزة الأساسية لبناء استقرار اقتصادي يتجاوز هيمنة التجار والطفيلية المالية نحو بيئة تجارية عادلة للجميع.

تحياتي

دماء طلاب المزروب.. حين يصبح الصمت أقسى من الرصاص

في مركز المزروب، لم تكن قاعة الامتحان مجرد مكانٍ لأداء امتحانات الشهادة السودانية، بل مساحةً لأحلام طلابٍ يتطلعون إلى الجامعة ومستقبلٍ أفضل. غير أن هجوماً جوياً بطائرات مسيّرة أرسلها برهان وكتائب الحركة الإسلامية أودى بحياة ستة منهم، وحوّل لحظةً يفترض أن تكون بدايةً جديدة إلى مأساة ستظل حاضرة في ذاكرة أسرهم ومعلميهم ورفاقهم.

كانوا يحملون الأقلام والكتب، لا السلاح، ويستعدون لامتحانٍ يفتح أمامهم أبواب المستقبل، فإذا بالموت يصل إليهم داخل محيط العملية التعليمية....

فإن استهداف طلاب ومدنيين أبرياء يمثل جريمة خطيرة تستوجب المساءلة القانونية، ولا يمكن تبريرها بالخلاف السياسي أو العسكري.

وفي المشهد الأكثر إيلاماً، انهمرت دموع المعلمات ورفقاء ورفيقات الطلاب، بينما وقف رئيس مجلس الوزراء في حكومة السلام الانتقالية مستعرضاً تفاصيل الحادثة؛ مشهدٌ تختصر فيه الدموع وجع وطنٍ أنهكته الحرب، وأجيالٌ تدفع ثمن صراع لم تختره.

أين نخب السودان؟

ويبقى السؤال المؤلم... أين نخب السودان؟ أين الأحزاب والقوى السياسية والناشطون أمام مقتل ستة طلاب داخل مركز للامتحانات؟ لماذا هذا الصمت حين تكون الدماء دماء أبناء الهامش؟

إن الموقف من قتل المدنيين لا ينبغي أن تحكمه السياسة أو الجغرافيا؛ فدم الطالب السوداني واحد، والعدالة لا تتجزأ.

الصمت أمام دماء الأبرياء ليس حياداً، بل خذلانٌ للضحايا.

لذلك، تستحق حادثة المزروب تحقيقاً مستقلاً وشفافاً يحدد المسؤولية ويكشف الحقيقة، أنها رسالة دعوة لمنظمات الأمم المتحدة.

ستة طلاب غادروا مقاعد الامتحان ولم يعودوا إلى بيوتهم. خلفوا أسرًا مكلومة، ومعلمين ورفاقاً يحملون وجعاً لن تنساه الذاكرة.

رحم الله الضحايا، والعدالة لأسرهم، والحقيقة للشعب السوداني.

فدماء الطلاب ليست رقماً في سجل الحرب، ومن تورط في قتل الأبرياء يجب أن يواجه العدالة.

حسن النعمان اللورد.

يكتب:

أيُّ حقدٍ هذا؟ ومن أيِّ طينةٍ صُنع هؤلاء؟

الحقد... ليس مجرد شعور عابر يسكن القلب، وإنما حين يتحول إلى مشروع، يصبح أداةً لهدم الإنسان والأرض والتاريخ والحياة.

وفي كل بقاع الدنيا، مهما اشتدت الخصومات، وتعاظمت الخلافات السياسية أو الفكرية أو الاجتماعية، تظل هناك حدود للإنسانية لا ينبغي تجاوزها. قد تختلف مع أخيك، وقد تنازعه في الرأي والسلطة والثروة، وقد ترى أنه أخطأ أو ظلم أو أفسد، لكن أن يبلغ بك الخلاف حدَّ السعي إلى محو الإنسان من الأرض، ومحو أثره، وتدمير مقومات حياته، وقتل الحيوان، وإبادة الزرع، وتجريف الأرض... فذلك ليس خلافًا سياسيًا، ولا صراعًا على السلطة فحسب.

إنه شيء أعمق وأخطر.

إنه الحقد حين يتحول إلى عقيدة.

فمن أين جاء هذا الحقد؟

ومن أيِّ طينةٍ صُنع هؤلاء؟

أهو الجبن الذي يدفع صاحبه إلى قتل كل من يختلف معه، لأنه يخشى أن يفقد سلطته ومكانته؟

أم هو عشق السلطة، حين تتحول السلطة من وسيلة لخدمة الناس إلى غايةٍ يهون في سبيلها الإنسان؟

أم هي رغبةٌ في احتكار كل شيء؛ احتكار القانون، والتعليم، والتنمية، والعيش الكريم، والسكن، والعمل، والمصانع والشركات والثروة، بل وحتى احتكار تعريف من هو السوداني ومن يحق له أن ينتمي إلى هذا الوطن؟

ثم يبرز السؤال الأكثر مرارة:

لماذا كل هذا الحقد على غرب السودان؟

لماذا هذا الغضب المتراكم تجاه المسيرية و الرزيقات بل كل عرب الغرب والمكون عامة ، وتجاه عرب دارفور وكردفان، وتجاه كل إنسانٍ خرج ليقول: أنا مظلوم... أريد حقي؟

هل هي عقد تاريخية تراكمت عبر عقود طويلة؟

هل هي محاولة لإخفاء صفحات من التاريخ، أو إعادة صياغتها بما يخدم روايةً واحدة؟

لقد حاول البعض أن يصنعوا للسودان تاريخًا بمقاسهم، وأن يضعوا أنفسهم في موضع أصحاب الحق الأصيل، وأن يجعلوا الآخرين مجرد طارئين على وطنهم.

لكن التاريخ لا يخضع للأهواء.

التاريخ قد يُشوَّه، لكنه لا يموت.

والأرض تعرف أبناءها.

والدم الذي سال عليها لا يحتاج إلى شهادة من أحد.

فالذين استبسلوا في هذه البلاد، وسقط منهم الآلاف في ساعة واحدة، والذين واجهوا الغزاة دفاعًا عن أرضهم، لم يكونوا غرباء عن السودان، ولم يكونوا ضيوفًا عليه.

بل كانوا جزءًا من ذاكرته ودمه وتاريخه.

حتى الغازي نفسه اضطر إلى الاعتراف ببأسهم، حين قال بمعنى لا يحتاج إلى كثير شرح:

لم نهزمهم... وإنما قتلناهم.

تلك شهادة خصمٍ لم يستطع إنكار شجاعة من واجهه.

ومع ذلك، ظل هناك من يحاول إعادة تشكيل التاريخ، وتغيير أسماء الأشياء، وصناعة رموز وروايات براقة، كأن التاريخ يمكن أن يُعطى بطبقة من الطلاء.

لكن الطلاء لا يغير الحقيقة.

والإناء المزخرف بالكذب ينكسر عند أول امتحان.

لقد جاءت الحرب لتكشف كثيرًا مما ظل مخفيًا خلف الشعارات.

وكشفت أن المأساة السودانية ليست وليدة يومٍ واحد، وإنما هي نتيجة تراكم طويل من غياب العدالة، واختلال ميزان التنمية، واحتكار القرار والثروة والفرص.

هذه المناطق التي ظل السودان يستمد من أرضها وإنسانها الذهب والثروة الحيوانية والزراعة والأسماك وغيرها من الموارد، ظلت في المقابل تعاني من التهميش، والفقر، وغياب الخدمات، وانعدام العدالة في توزيع الثروة والتنمية.

لم تكن المشكلة في قلة الموارد، وإنما في غياب العدالة.

وعندما اندلعت الحرب، ظن البعض أن الخوف يمكن أن يُخضع هؤلاء الناس.

لكنهم نسوا حقيقةً لا تتغير:

الشجاعة لا تُقتل.

يمكن أن تقتل رجلًا شجاعًا، لكنك لا تستطيع قتل معنى الشجاعة.

يمكن أن تسقط فارسًا، لكن الفروسية لا تسقط معه.

يمكن أن تقتل إنسانًا، لكنك لا تستطيع أن تقتل حقه في أن يُذكر بأنه مات واقفًا.

ولهذا، كلما فشل القتل في إخضاع الناس، اتسعت دائرة العنف، ووصل الأمر إلى استهداف الإنسان والأرض والزرع والحيوان وكل مقومات الحياة.

وهنا يجب أن نسأل، بعيدًا عن كل الشعارات:

أيُّ إنسان يستطيع أن يفكر بهذه الطريقة؟

أيُّ عقلٍ يستطيع أن يرى وطنًا يحترق، ثم يعتقد أن إحراقه هو الطريق إلى إنقاذه؟

وأيُّ وطنٍ هذا الذي يُطلب من أبنائه أن يحبوه، بينما تُدمر حياتهم باسم حمايته؟

لقد تركت هذه الحرب جرحًا عميقًا في وجدان السودان.

شرخًا لن يلتئم بالشعارات.

وذاكرةً لن تمحوها البيانات.

وجرحًا سيظل حاضرًا في ضمير الأجيال.

ثم، عندما أدرك البعض أن القوة لم تحقق ما أرادوا، عادوا يتحدثون عن:

«حضن الوطن».

أي حضنٍ هذا؟

كيف يكون الإنسان حضن الوطن وهو يقتل إنسان الوطن؟

كيف يكون حضن الوطن من يدمر أرض الوطن، ويهلك زرعه، ويقتل حيوانه، ويبدد ثروته، ويجعل المواطن يخاف من وطنه بدل أن يشعر بالأمان فيه؟

حضن الوطن ليس كلمة تُقال عندما تفشل القوة.

حضن الوطن هو أن تحمي الإنسان، وتحمي الأرض، وتصون الثروة، وتحفظ كرامة المواطن، مهما اختلف معك في الرأي أو السياسة أو القبيلة أو الجهة.

حضن الوطن هو أن تختلف مع أخيك دون أن تسعى إلى محوه.

أن تناقشه دون أن تقتله.

أن تنازعه في السياسة دون أن تنزع عنه حقه في الحياة.

أن تؤمن بأن السودان أكبر من أي حزب، وأكبر من أي جماعة، وأكبر من أي قبيلة، وأكبر من أي جهة.

الوطن لا يُورَّث لفئة، ولا يُختزل في قبيلة، ولا يُختصر في لون أو عرق أو جغرافيا.

الوطن هو الإنسان.

والوطن هو الأرض.

والوطن هو الثروة التي يجب أن تكون حقًا مشتركًا لكل أبنائه.

وأخيرًا...

إن حضن الوطن الحقيقي الذي يجب أن يؤسَّس عليه السودان، والذي ينبغي لكل السودانيين أن ينتموا إليه، ليس حضن جماعة ولا حزب ولا قبيلة ولا جهة.

إنه حضن السودان نفسه.

حضن القالب الأكبر الذي يجمع غالبية الوطن: إنسانًا، وأرضًا، وثروةً، وتاريخًا، وكرامةً، ومستقبلًا.

ذلك هو الوطن الذي يجب أن ننتمي إليه.

وذلك هو الحضن الذي لا يسأل السوداني:

من أي قبيلة أنت؟

ومن أي جهة جئت؟

وما لونك؟

وما اسم جماعتك؟

بل يسأله سؤالًا واحدًا:

هل أنت سوداني؟

فإذا كان الجواب نعم، فله في هذا الوطن حقٌّ كامل في الحياة والكرامة والأمن والثروة والمستقبل.

ذلك هو حضن الوطن الحقيقي.

حضن الوطن هوا تأسيس

الإتحاد الإفريقي بين المبدأ وتغيُّر المواقف...

منذ أن وُقع ميثاق تحالف السودان التأسيسي (تأسيس) والذي تمخض عنه تشكيل حكومة السلام الإنتقالية كنا ننادي بضرورة تفعيل الجانب الدبلوماسي الي أعلي مستوياته سواء كان عملاً دبلوماسياً على مستوي القمة (رئاسية)، أو دبلوماسية دائمة يتخللها تبادل دائم للبعثات الدبلوماسية بين الدول (وهذه مرحلة لم تصل إليها حكومة السلام حتي اللحظة)، أو دبلوماسية شعبية غير رسمية تقوم بها كيانات ومؤسسات المجتمع المدني بغرض إيجاد روابط مشتركة بين الشعوب قد تتعلق بالمصير المشترك للشعوب وإبداء حسن النوايا لجوار آمن.

ما تقوم به حكومة السلام الإنتقالية هذه الأيام من حراك دبلوماسي مهم جداً وفي مرحلة حساسة تمر بها الحكومة وهي كيفية البحث عن نفّاج خارجي يعزز قبولها إقليمياً ودولياً ويفنّد إدعاءات مناوئيها ويعكس الرؤية الحقيقية للحكومة والأهداف الجوهرية التي أدت الي نشؤها، وهنا فإن مواقف مؤسسات الإتحاد الإفريقي لا ينبغي أن تكون بمعزل عما يجري في أروقة الإتحاد ومبادئه بشكل عام، فالإتحاد الإفريقي يرفض التعامل والإعتراف بالحكومات الإنقلابية وتعليق عضوية الدولة المعنية الي حين العودة للمسار الديمقراطي كحال حكومة بورتسودان بعد إنقلاب ٢٥/أكتوبر، وفي الوقت نفسه نري زيارات لوفدٍ من الإتحاد الإفريقي الي بورتسودان ومن بين أهداف الزيارة هو التحضير لفتح مكتب الإتحاد بالخرطوم وهذا يتنافي مع مبدأ تعليق عضوية السودان بالإتحاد الإفريقي بل والسعي لشرعنة حكومة إنقلابية ومشعلة للحرب وضالعة في قتل مواطنيها وتشريدهم ونزوحهم، بل وتقوم بعرقلة إنسياب حركة الإغاثة الإنسانية لتصل إليهم وإستخدام المساعدات الإنسانية كسلاح لتجويع الشعوب، فالبحث الحثيث عن شرعية زائفة هو جهد تقوم به دولة داعمة لمجموعة بورتسودان سيما السعودية، مصر، قطر وتركيا بالضغط على الإتحاد الإفريقي لرفع تعليق عضوية السودان بطرق ملتوية تتنافي ومبادئ الإتحاد.

لذلك فإن الدعوة التي لبتها حكومة السلام من قبل رئيس الإتحاد الإفريقي فخامة السيد إيفاريست ندايشيمي رئيس جمهورية بوروندي، جاءت في وقتها حيث بحث اللقاء سبل تحقيق السلام في السودان ودور الإتحاد الإفريقي في إنهاء الحروب ومعالجة جذور ازماتها، فقد قدم الوفد الذي ترأسه إبراهيم الميرغني وزير شؤون مجلس الوزراء، والبروفيسور قوني مصطفي مندوب حكومة السلام الدائم بالأمم المتحدة، شرحاً وافياً عن ماهية حكومة السلام والأسباب التي أدت الي قيامها، مستعرضاً رؤية تحالف تأسيس في كيفية معالجة جذور الأزمات السودانية وإنهاء الحروب بشكل دائم.

إن إستخدام الجيش السوداني للمساعدات الإنسانية كسلاح في الحرب وعرقلة وصولها وقصفها وتدميرها، بجانب إستخدام الطيران المسيّر لقتل الشعوب وإستخدام الأسلحة الكيميائية كغاز الكلور الخانق لإبادة الإنسان والحيوان هي قضايا يجب أن تكون ضمن الأولوية القصوي لأي زيارة خارجية وذلك لفضح ممارسات حكومة بورتسودان الخبيثة في ظل سعيها الدؤوب لطمس الحقائق وإزالة آثار الأدلة التي تدينها دولياً.

تكثيف العمل الدبلوماسي لحكومة السلام في هذه المرحلة ضرورة حتمية فإن لم يكن إعترافاً على الاقل يكشف أفعال مجموعة بورتسودان وتعريتها أمام المجتمعين الإقليمي والدولي، فالإتصال الذي تلقاه السيد محمد حمدان من رئيس الإتحاد الإفريقي لم يكن سوي نتاج لهذا الجهد الدبلوماسي الذي بُذِل، لأنه شرح أهمية دور الإتحاد الإفريقي تجاه الأزمة السودانية وضرورة تثبيت دور الإتحاد في النزاهة والحياد ووقوفه على مسافة واحد من جميع أطراف الحرب، وليكن وسيطاً فعّالاً وليس أحد الباحثين عن شرعية لحكومة جاءت بإنقلاب وفعلت الأفاعيل بشعوبها.

فالإتحاد الإفريقي رغم الرشاوي التي تعتريه والضغوطات التي يتعرض إليها، إلا انه بين مبادئه وثبات مواقفه يحتاج الي حراك دبلوماسي مكثف ومستمر من قبل حكومة السلام ومن ثم الإتجاه الي مستوي أعلى من العمل الدبلوماسي والإنفتاح نحو الكيانات الدولية الكبري كالأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي، أول الغيث قطرة ويمكننا القول بأننا في الإتجاه الصحيح ونخطو بخطي ثابتة نحو تحقيق الأهداف الكلية للدولة المنشودة، لكنني دائماً ما أتساءل أين وزير الخارجية السيد عمار أموم من هذا الحراك...؟

سنلتقي بإذن الله...

انتشار السلاح ظاهرة تنافي الاستقرار

تعد قضية ظاهرة حمل وانتشار السلاح في الأماكن العامة والأسواق قضية أمنية واجتماعية خطيرة تؤثر على العديد من المجتمعات حول العالم. وسوف نتناول بعض النقاط الرئيسية حول هذه القضية:

انتشار السلاح يعني زيادة العنف، ويمكن أن يؤدي انتشار السلاح إلى زيادة الفوضى والعنف والجريمة المنظمة ضد المجتمعات الأكثر امانا ، مما يعرض المدنيين للخطر وهذا ما شهدناه في الاسابيع الماضية نأمل يتم القضية على مثل هذه الظواهر في اسرع وقت ممكن.

وتأثير ايضا على المدنيين بشكل او بآخر ويمكن أن يؤثر انتشار السلاح على حياة الاطفال وكبار السن والمدنيين العزل ويعرضهم الي مخاطر كبيرة وسلبية ، خاصة في حالات النزاعات المسلحة، حيث يمكن أن يتعرضوا لإطلاق النار أو الإصابة أو القتل أو الاختطاف وتصبح قضية حمل وانتشار السلاح في ايدي كل من هب مهدد أمني وتحدي خطير أمام من هم في إدارة البلاد والحكومة التنفيذية.

حيث يشكل انتشار السلاح تحديًا أمنيًا كبيرًا للدول والمجتمعات والشعوب،ويؤدي إلى زيادة الجريمة والعنف وانعدام الأمن والاستقرار في البلاد. وفي الختام فإن حمل وأنتشار السلاح في أيدي من هم غير نظامين وغير عسكريين وفي أيدي كل من هب ودب داخل الأسواق والاماكن العامة يعتبر مهدد أمني خطير وعقبة يصعب التخلص منها في الوقت الحالي ويعتبر عمل ضد الإستقرار والسلام وتحدي أمام الحكومات والمسؤولين من أمن البلاد . ومن هنا نطالب المسؤولين في الإدارة التنفيذية بوضع حد لهذه الظاهرة والعمل على حماية المدنيين وتوفير الأمان .

مواقف ومشاهد

من نيالا يبدأ البناء.. صندل يرسم وبشير ومختار ينفذان

عبدالله اسحق محمد نيل

بالأمس في ساحة الاحتفال بمدينة نيالا لم يكن المشهد مجرد ترقية سبعة وسبعين من ضباط الصف بهيئة الجمارك إلى رتبتي الملازم أول والملازم. كان المشهد إعلاناً صريحاً بأن وزارة الداخلية بحكومة السلام الانتقالية قررت أن تبدأ من حيث انتهت الحرب، من إعادة تأسيس العقد بين الدولة والمواطن. حضر الاحتفال وزير الداخلية الفريق الدكتور سليمان صندل حقار مقرر مجلس الأمن والدفاع وعضو الهيئة القيادية لتحالف تأسيس، وبصحبته مدير عام قوات الشرطة الفدرالية الفريق شرطة بشير آدم عيسى ومدير هيئة الجمارك السودانية العميد مختار الحبيب آدم، إلى جانب قيادات الشرطة الفدرالية والأجهزة الشرطية. شعار اللافتة كان بسيطاً ومباشراً «الشرطة عين ساهرة ويد أمينة» لكن الرسالة التي حملها كانت أعمق من الكلمات.

وقف وزير الداخلية مخاطباً المرفعين فلم يتحدث عن الرتب بقدر ما تحدث عن المهمة. قال إن هذه الخطوة تمثل أساساً لتأسيس شرطة جديدة تؤمن بحقوق المواطن وتعمل لخدمته، وربط ذلك مباشرة باقتصاد الدولة حين طالب بمضاعفة الجهود لرفع الإيرادات الجمركية لأنها اليوم عصب البناء وتقديم الخدمات. وأوضح أن الترقية جاءت بموافقة رئيس المجلس الرئاسي ورئيس مجلس الوزراء وبناء على توصية قيادة الشرطة الفدرالية، في إشارة إلى أن القرار مؤسسي وليس فردياً. الرسالة التي أراد صندل إيصالها للداخل والخارج واحدة، لا يمكن الحديث عن دولة ذات سيادة دون جهاز أمني محترف ولا يمكن الحديث عن اقتصاد يتعافى دون جمارك شفافة محوسبة تغلق أبواب الفساد وتفتح أبواب الإيراد.

أما مدير الشرطة الفدرالية الفريق بشير آدم عيسى فقد قدم الترقية باعتبارها بداية المسيرة الصحيحة نحو دولة السلام والحرية والمساواة. الرجل الذي يقود الشرطة الفدرالية في أصعب مرحلة يدرك أن مهام الجهاز تجاوزت الدور التقليدي. فمنذ الخامس عشر من أبريل ٢٠٢٣ أصبحت الشرطة الفدرالية مسؤولة عن تأمين الطرق القومية ومكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر والمخدرات وتهريب السلع، كما أصبحت السند الأول للولايات في تأمين مراكز الإيواء والأسواق والمؤسسات الخدمية واستقبال النازحين. وفي نيالا ومدن أخرى شاركت الشرطة في ملف إعادة الإعمار مثل نفرة جامعة نيالا، وهذا يعني أن الأمن صار مرتبطاً مباشرة بالخدمة. توجهاته الأخيرة تركز على ثلاثة مسارات متوازية، توسيع مراكز التدريب لتأهيل أكبر عدد ممكن، ومحاربة الفساد داخل المؤسسة، وتفعيل ما سماه «العقد مع المواطن» المبني على الاحترام وصون الكرامة. هذه الرؤية إن نجحت فإنها تجيب على سؤال الثقة الذي ظل معلقاً لسنوات.

العبء الأكبر يقع على عاتق هيئة الجمارك ومديرها العميد مختار الحبيب آدم. الهيئة خرجت من الحرب منهكة وعليها الآن أن تعيد تأسيس نفسها وفق منطق جديد. المطلوب ليس تحصيل رسوم فقط، المطلوب نظام جمركي جديد يقوم على الحوكمة والحوسبة والشفافية. نظام إلكتروني يختصر الزمن ويحمي التاجر ويمنع التلاعب ويحول الإيراد إلى مشروعات خدمية ملموسة. والمطلوب أيضاً أن تتحول الجمارك إلى حائط صد أمام السلع الفاسدة والمهربة والسلاح والمخدرات التي تهدد النسيج الاجتماعي في دارفور وكردفان وبقية المناطق. قال العميد مختار إن منسوبيه صمدوا منذ اندلاع الحرب حتى عادت عجلة العمل، وشكر دعم القيادة السياسية في تذليل العقبات، لكن التحدي الحقي الآن هو تحويل هذا الصمود إلى أداء مؤسسي يقاس بالنتائج.

البعد الداخلي لهذا الاحتفال واضح. مجتمعات مناطق حكومة السلام تعيش تحت وطأة النزوح وانهيار الخدمات وفقدان الثقة في المؤسسات. وإعادة بناء الشرطة والجمارك تعني إعادة بناء الإحساس بالدولة. والبعد الخارجي لا يقل أهمية. ففي الوقت الذي يصدر فيه المجتمع الدولي تقارير عن الانتهاكات ويطالب بالمساءلة، تحتاج حكومة السلام إلى أن تقدم نموذجاً مغايراً على الأرض، جهازاً أمنياً واقتصادياً منضبطاً يخاطب المواطن قبل أن يخاطب المانحين.

سبعة وسبعون ترقية رقم متواضع في ميزان الأعداد لكنه كبير في ميزان الدلالات. هو إشارة إلى أن الدولة بدأت ترتب بيتها من الداخل، وأن الشعار لم يعد حبراً على لافتة بل خطة عمل يمسك أطرافها وزير يضع السياسة وقائد شرطة ينفذ في الميدان ومدير جمارك مطالب بثورة إدارية. الطريق طويل والثقة لا تبنى بيوم، لكن البداية من نيالا تقول إن البناء ممكن إذا صدقت النوايا.

بدر ابو صلاح

يكتب:

الرياض... حاربت التطرف والإرهاب في أراضيها ثم تبنته في السودان

تُعد المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية من الدول التي تبنّت الاستراتيجية الشاملة والمتكاملة في محاربة التطرف والإرهاب، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، التي قادها الزعيم السعودي لتنظيم القاعدة، أسامة بن لادن، والتي شكّلت أحد أكثر الأحداث تأثيراً في مسار السياسة الدولية والأمن القومي في العصر الحديث.

وقد أعادت تلك الأحداث ترتيب العلاقات الاستراتيجية بين البلدين، من خلال التعاون في ملاحقة الخلايا المتطرفة وتفكيك شبكاتها الإرهابية على المستوى الدولي. وبالتالي، واجهت المملكة التطرف والإرهاب محلياً في الرياض، وحاربت جذوره، ثم، بحسب ما يذهب إليه منتقدو سياستها الخارجية، انتقلت إلى استخدام بعض أدوات التطرف خارجياً، ولا سيما في السودان.

وتُعرف هذه الظاهرة، وفق هذا الطرح، بـ«التطرف المضاد»، حيث يُستخدم التطرف كأداة سياسية خارج الحدود لتحقيق أهداف ومكاسب استراتيجية. ويشير هذا الطرح إلى أن المملكة استخدمت هذه الأدوات في السودان، ولا سيما في سياق سياستها الخارجية المرتبطة بالحرب في اليمن، من خلال توظيف أوراق الجماعات المتطرفة لتحقيق مكاسب عسكرية وسياسية.

من جانب آخر، أكدت مصادر عالمية، بحسب ما يرد في هذا التقرير، أن السعودية قامت بدعم جماعة الإخوان المسلمين في حرب السودان، سواء عبر السماح بمرور مقاتلين أجانب أو من خلال تقديم دعم مالي وعسكري لفصائل جهادية سودانية للقتال في اليمن.

ويعتقد خبراء ، إن الرياض تدعم اليوم الإرهاب في السودان بطريقة مكشوفة، بينما تدّعي في الوقت نفسه محاربته في إيران واليمن، معتبراً أن ذلك يمثل تناقضاً مُخلاً في سياستها.

ويأتي ذلك في وقت أعلن فيه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب استخدام أدوات الضغط ومكافحة الإرهاب للحد من منابع التطرف في مختلف أنحاء العالم، وكانت مكافحة الإرهاب والتطرف إحدى القضايا التي حضرت في برنامجه الانتخابي.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل تستطيع واشنطن كبح جماح التطرف والإرهاب في السودان، بعد أن صنّفت بعض الجماعات السودانية وفرضت عقوبات على عدد من القيادات السودانية، بما في ذلك قيادات عليا وقيادات إسلامية؟

ويبقى السؤال الأهم: هل تتجه السياسة الدولية نحو مواجهة حقيقية للتطرف والإرهاب في السودان، أم أن القوى الإقليمية والدولية ستواصل استخدام الجماعات المتطرفة كأوراق ضغط لتحقيق مصالحها السياسية والعسكرية؟

بشار الاسد فكرة !!

الاسد قتل . سجن . شرد وضرب ابناء شعبه بالفسفور الابيض فقط من اجل الإستمرار في حكم سوريا التي يعتبرها وكأنها ورثة لاسرة معينة ينحدر منهم جده الاسد فعل كل انواع التعذيب والإنتهاكات بحق المواطنين السوريين عشر سنوات من الذل والتشريد، فظن انه خالدآ في الحكم ولن يقدر عليه احد فجأته الطامة بين ليلة وضحاها تغيير كل شيء وانهار جيشه بصورة اقرب للخيال فهرب إلي روسيا ولم يخبر حتى افراد اسرته من شدة الخوف والفزعة التي اصابته،

فعلاً الاسد فكرة وموعظة لمن يتعظ والان ود الحلمان قاتل السودانيين الذي لم يرحم منهم حتى الأطفال والنساء، يسلك نفس طريق الاسد والنهاية تقترب وبطريقة متسارعة (نفس الملامح والشبه)

هل يستطيع البرهان قطر ترلة الاخوان الخيربة التي قنع من خيرآ فيها الذي صنعها؟ اكيد لن يستطيع ولو تحالف مع الشيطان نفسه ناهيك عن المملكة وايران شياطين الإنس

الملاحظ ان برهان ظل يراوق بعد إنقلاب ابن عوف وقوش حكم (اليوم الواحد) وفي فترة حكم الحرية والتغير وحتى وصل به المطاف ليستأجر امثال اردول والتوم هجو الشلة الإنتهازية التي دمرت السودان بقيامها بإعتصام الموز الشهير والإنقلاب على السلطة الشرعية براسة (حمدوك) فظل ود الحلمان يكذب ويتحري الكذب حتى اشعل حرب الخامس عشر من أبريل وتحالفه مع حركات النهب المسلح و زعماء القبائل وإتخاذه لسياسة فرق تسد للوصول إلي رئاسة حكم جمهورية السودان ولكن كل مراوغاته بأت بالفشل ولم يحصد سوى اللعنة و تشريد ابناء شعبه وابادهم جماعيا بالكيميائي ولا يزال يسعى لقتل المزيد

هل هذه المراوغات وسفك دماء السودانيون تجعل البرهان يقطر قطر الاسلاميون المدمر الذى تملصت فلنكاته بعدما مات قاطره وشبع موت ؟

البرهان من السوء الفيه وتعاسة حظه ظل يستعين دوما بالمنحطين الذين تبرؤا من السنتهم اصحاب القول الفاحش والبزئ وارازل القوم ليصنعوا منه بطلا وقائدا جباناً مرصعا بالنجوم والنياشين فقط لقتل ابناء شعبه ببندقية جيشهم البليد وإخافتهم ليتحقيق له حلم ابيه الذي صار ابعد من المستحيل كسرة

جيش الإخوان الان يمر بأسوا مرحلة في تاريخه المظلم وهي مرحلة الإنهيار الكامل وتفصله من مرحلة الهروب الاعظم فقط فرقتان عسكريتان وواحدة الان تلفظ اخر الانفاس لم يتبقى شيء لتحريرها من ايدى الإرهاب، والاخرى تحريرها سيكون عكس ما يخطط له جيش تأسيس العظيم فهي اسهل بكتير مما تتخيلون، مسألة زمن وبعد تحرير هذه الفرقة ود الحلمان سيطلق ساقيه إلي الرياح إن وجد مأوى للإرهابيين غير روسيا يهرب إليه

لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين

حظر السلاح
يبدأ من السماء

كلما ارتفعت الأصوات الدولية الداعية لحظر توريد الأسلحة إلى السودان، برز سؤال أخلاقي وسياسي لا يمكن القفز عليه، اذ لماذا يغمض العالم عينيه عن السلاح الأكثر حسماً وفداحة في هذه الحرب؟ إن البداية الحقيقية لأي حظر جاد يجب أن تنطلق من السماء، حيث تحلق الطائرات المسيّرة التابعة لجيش بورتسودان وحلفائه، لتحيل حياة المدنيين العزل في مناطق سيطرة «تأسيس» إلى جحيم مستمر وهنا لم نتحدث بعد عن السلاح الكيميائي.

وقف الحرب لا يتحقق بمعادلات سياسية تبسط المشهد كأنه نزاع متكافئ بين طرفين، لأن كلفة الدم لا تتوزع بالتساوي. إن الثمن الأكبر يدق مضاجع مواطنين لا يحملون سلاحاً ولا يملكون قراراً، طلاب يخوضون امتحاناتهم بعد ثلاث سنوات من الانقطاع والشتات، ومرضى يتشبثون بالحياة داخل مستشفيات متهالكة، وباعة في أسواق نائية في كردفان ودارفور، وأسر تبحث عن أبسط مقومات البقاء. هؤلاء جميعاً لا يواجهون خطوط تماس عسكرية، بل يواجهون صواريخ صامتة تنقض من السماء لتحول أحلامهم وأيامهم العادية إلى مأساة، وتعاقبهم على رقعة جغرافية يحيون فيها.

وهنا تحديداً يجب أن يضع المجتمع الدولي ميزانه الأخلاقي قبل ميزانه السياسي. إن الحرب في السودان ليست نسخة مطابقة لحروب أخرى؛ ففي حرب روسيا وأوكرانيا، تتواجه قوتان عسكريتان في جبهة معروفة، بينما المشهد السوداني أكثر تعقيداً وأشد قسوة، إذ يواجه جيش بورتسودان قوات تأسيس، لكن المواطن البسيط في مناطق سيطرة «تأسيس» كثيراً ما يتحول إلى هدف للانتقام الجماعي والعقاب المباشر، فيُستهدف حيث يعيش، وحيث يتعلم، وحيث يتلقى العلاج، وحيث يبحث عن رزقه اليومي.

ولا يمكن تجاهل البعد الخارجي في استمرار هذه القدرة الجوية وتأجيجها؛ إذ تشير تقارير واتهامات سياسية متداولة إلى أشكال من الدعم اللوجستي والفني والإعلامي يقدمها حلفاء لنظام الإخوان في بورتسودان، تشمل إمدادات المسيّرات أو التسهيلات التقنية. إن هذه الادعاءات تستوجب تحقيقاً دولياً مستقلاً ينهي سياسة الصمت والتغطية السياسية، ويكشف المسارات التي تصدر الموت عبر الجو.

إذا كان العالم يريد وقف الحرب حقاً، فليبدأ بما هو أكثر قبحاً وفداحة: وقف سلاح الجو والمسيّرات عندما تُستخدم ضد المدنيين، وفرض رقابة حقيقية على مطارات ومنصات الإطلاق ومسارات الإمداد، ومحاسبة كل من يقتل إنساناً أعزل. العدالة ليست في المساواة بين الجرائم، بل في حماية الأضعف أولاً. ضعوا إنسان الهامش في صدارة المشهد، أوقفوا أسلحة السماء، واحموا الطلاب والمرضى والأسواق، فبقية الحرب مقدور على حلها حين تتوقف آلة قتل الإنسان.

البرهان في ورطة

عندما أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية في 22 مايو 2025 أنها قررت أن "حكومة السودان استخدمت أسلحة كيماوية في عام 2024"، لم تكن تتحدث عن ضابط ميداني أو ورشة معزولة في مصفاة الجيلي، بل عن حكومة يرأسها فعلياً القائد للجيش السوداني.

هذه النقطة هي جوهر التورط السياسي والقانوني.

الصور المسربة التي حصلت عليها وكالة استخبارات شرق أوسطية، والتي تظهر براميل كلور يتم تحويلها إلى قنابل برميلية بواسطة عناصر بزي مدني، وفيديوهات مصفاة الجيلي في سبتمبر 2024 التي حققت فيها فرانس 24 وحددت موقعها في قاعدة قري العسكرية، كلها تشير إلى عمل منظم وليس تصرفاً فردياً.

تصنيع سلاح كيماوي بدائي يحتاج إلى:

إخراج كميات كبيرة من الكلور الصناعي من مخازن الدولة ثم نقله بشاحنات عسكرية إلى ورش تابعة للتصنيع الحربي وتحويله واستخدامه عبر سلاح الجو أو المدفعية.

كل هذه الخطوات، وفق الخبراء العسكريين، لا يمكن أن تتم في جيش هرمي إلا بعلم وموافقة القيادة العليا التي يرأسها البرهان بصفته القائد العام للقوات المسلحة.

الولايات المتحدة لم تتهم مجموعة مارقة، بل اتهمت حكومة السودان. والعقوبات التي فرضتها من حظر صادرات ومجال جوي للطائرات الحكومية، هي عقوبات ضد الدولة ككيان يمثله البرهان دولياً. في القانون الدولي، هذا يفتح باب "مسؤولية القيادة" أو Command Responsibility.

وفق نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية، القائد العسكري يتحمل المسؤولية الجنائية إذا كان يعلم أو كان يفترض أن يعلم أن قواته ترتكب جريمة حرب ولم يمنعها أو يعاقب مرتكبيها.

وحتى الآن، لم يعلن البرهان عن أي تحقيق داخلي أو محاسبة لأي ضابط في قضية الكلور، بل جاء النفي الرسمي للجيش ليصف الاتهامات بالابتزاز السياسي، وهو ما يعتبره قانونيون تستراً.

منذ تقرير نيويورك تايمز في يناير 2025 الذي نقل عن 4 مسؤولين أمريكيين استخدام الكلور في مناسبتين، وحتى تحقيق فرانس 24 في أكتوبر 2025 الذي قدم أول دليل مرئي بسحابة صفراء وخضراء مميزة، لم يسمح البرهان لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية OPCW بدخول السودان للتحقيق الميداني.

انتباهة:

الامتناع عن السماح بتحقيق دولي مستقل، في ظل قرار أمريكي رسمي، هو ما يجعل أصابع الاتهام تتجه مباشرة إلى مكتب القائد العام.

انتباهة أخيرة:

البرهان هو نفسه من يتحمل مسؤولية وتبعات براميل الكلور التي تُملأ وتُنقل وتُلقى من الطيران في مواطني دارفور وكردفان، والخرطوم أمام العالم.

مؤلف بحثي توثيقي جديد لمرصد الساحل الأفريقي للدراسات والبحوث أدلة ووقائع استخدام الكيماوى

يعلن مرصد الساحل الأفريقي للدراسات والبحوث والاستشارات عن قرب صدور مؤلف بحثي توثيقي جديد، بثلاث لغات:

العربية والإنجليزية والفرنسية.

يوثق المؤلف بالوقائع والأدلة والملابسات استخدام الأسلحة المحظورة دولياً من قبل القوات المسلحة السودانية، في فترتين:

الأولى بدءاً من عام 2016، والثانية خلال عامي 2024 - 2025.

ويغطي البحث مناطق دارفور، وكردفان، والنيل الأزرق، وجبال النوبة، والخرطوم، وسنار، وسائر المناطق المتأثرة بالنزاع.

سيتم الإعلان عن موعد الإصدار والتوزيع خلال الأسابيع القليلة القادمة.

مرصد الساحل الإفريقي للدراسات والبحوث والاستشارات،

9 سبتمبر 2026

نبض الصحة في أم كدادة: جولة ميدانية رسمية تُعيد ترتيب أوراق القطاع الطبي وتتعهد بدعم الكوادر بشمال دارفور

أم كدادة : الأشاوس

في خطوة ميدانية تعكس الإصرار على النهوض بالقطاع الصحي ومواجهة التحديات المباشرة من قلب الميدان، تفقد مدير عام إدارة الصحة بولاية شمال دارفور، د. البشير داود حماد، مستشفى أم كـدادة الريفي، وقوفاً على سير العمل ومستوى الرعاية الطبية المقدمة للمواطنين. وتأتي هذه الزيارة النوعية بدعم من مكتب قائد ثاني، مستهدفةً تحريك مياه العمل الصحي، وتوطيد جهود المتابعة والإشراف الميداني الصارم عبر مختلف محليات الولاية.

وطاف د. البشير خلال جولته الموسعة داخل أروقة وأقسام المستشفى المختلفة، معايناً عن قرب طبيعة الأداء والخدمات المتاحة للمرضى، حيث حرص على الاندماج المباشر مع الكوادر الطبية والصحية والاستماع الشفاف لرؤاهم، مع الوقوف على أبرز العقبات والتحديات التشغيلية التي تعترض طريقهم أثناء أداء واجبهم الإنساني. واستكمالاً لرسم خطة المعالجة، عقد مدير عام الصحة اجتماعاً مغلقاً مع الطاقم الإداري للمستشفى، جرى خلاله تشخيص الأولويات الملحة، وبحث آليات تعزيز التنسيق والتكامل بين مختلف الأطراف ذات الصلة لرفع كفاءة الأداء التشغيلي للمرفق الحيوي.

وفي ختام زيارته، شدد د. البشير داود حماد على أن المتابعة الميدانية المباشرة تشكل حجر الزاوية في استراتيجية الإدارة لتطوير المنظومة الصحية، مؤكداً التزام الإدارة التام بدعم الكوادر الطبية والصحية وتوفير المقومات التي تضمن استقرار المؤسسات العلاجية. وأوضح أن الاستماع للكوادر من أرض الواقع هو الطريق الأمثل لتجاوز العقبات وتقديم معالجات موضوعية تتماشى مع الإمكانات المتاحة، بما يضمن بالنتيجة الارتقاء بجودة الخدمات الطبية وتلبية تطلعات المواطنين بالمنطقة.